

المجلة العالمية للبحوث السودانية



دولة تنموية بخصائص سودانية

السمات والاستحقاقات

“فلنحرر عقولنا”
ونضع كل الخيارات على الطاولة

د. علي محمد عثمان العراقي
جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية



تعتبر التنمية من أولويات التقدم الحضاري والتكنولوجي، وهي عملية تطوير المدن والمجتمعات على أن تلبي متطلبات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية متطلباتها.

وظهر مصطلح الدولة التنموية ليفسر نمط النمو الياباني والكوري والليدازان تميزا بالرأسمالية، ثم طبق هذا المفهوم على هونج كونج وسنغافورة، ومع نهايات القرن العشرين دخلت الصين وماليزيا وتايلاند وفيتنام وتايوان، ومع اختلاف الأنظمة والفلسفة السياسية في هذه النماذج من اشتراكية إلى رأسمالية إلا أن كلها تتفق في الدور النشط والتدخل الواضح للحكومة في النشاط الاقتصادي.

لا تعد الدولة التنموية مفهوما اقتصاديا فحسب، بل هي قبل ذلك منظور شامل ومقاربة في الاقتصاد السياسي؛ فتجانس المجتمع واتفاقه على حدود معقولة من الأهداف الوطنية أهم ما يميز الدولة. والدولة التنموية هي المعنية بإطلاق عملية التحول في حياة الناس ورصدها، وبدلا من أن تكون صديقة للسوق فحسب تكون الدولة صديقة للتنمية، ينقل هذا التطور الاهتمام من التركيز على النمو إلى التركيز على التنمية البشرية.

وتأسيسا على التجربة السودانية وقصص النجاح العالمية أقدم هذا النموذج لدولة تنموية بخصائص سودانية، يقوم النموذج المقترح على مرتكزات أساسية هي: المساومة التاريخية، الاستدامة والانصاف، الهوية وبناء الأمة والنمو واسع القاعدة

المساومة التاريخية

تطفو على السطح بين الفينة والأخرى تصريحات ومطالبات تشي بعدم الرضا الذي يسيطر على مستويات الحكم المختلفة من شكل ومآلات العلاقة والمصالح المتحققة لكل، والسودان يطبق النظام الفيدرالي الذي يقسم مستويات الحكم إلى مركزي (اتحادي) وولائي ومحلي، وبالرغم من طول فترة تطبيق الفيدرالية إلا أنها ما زالت دون طموح الأطراف؛ فالمركز يعتقد أنه أوفى وزيادة بحقوق الولايات، والولايات تلمح وتصرح بهضم المركز لحقوقها، وبينهما تتراجع مطالب المحليات والوحدات الادارية،

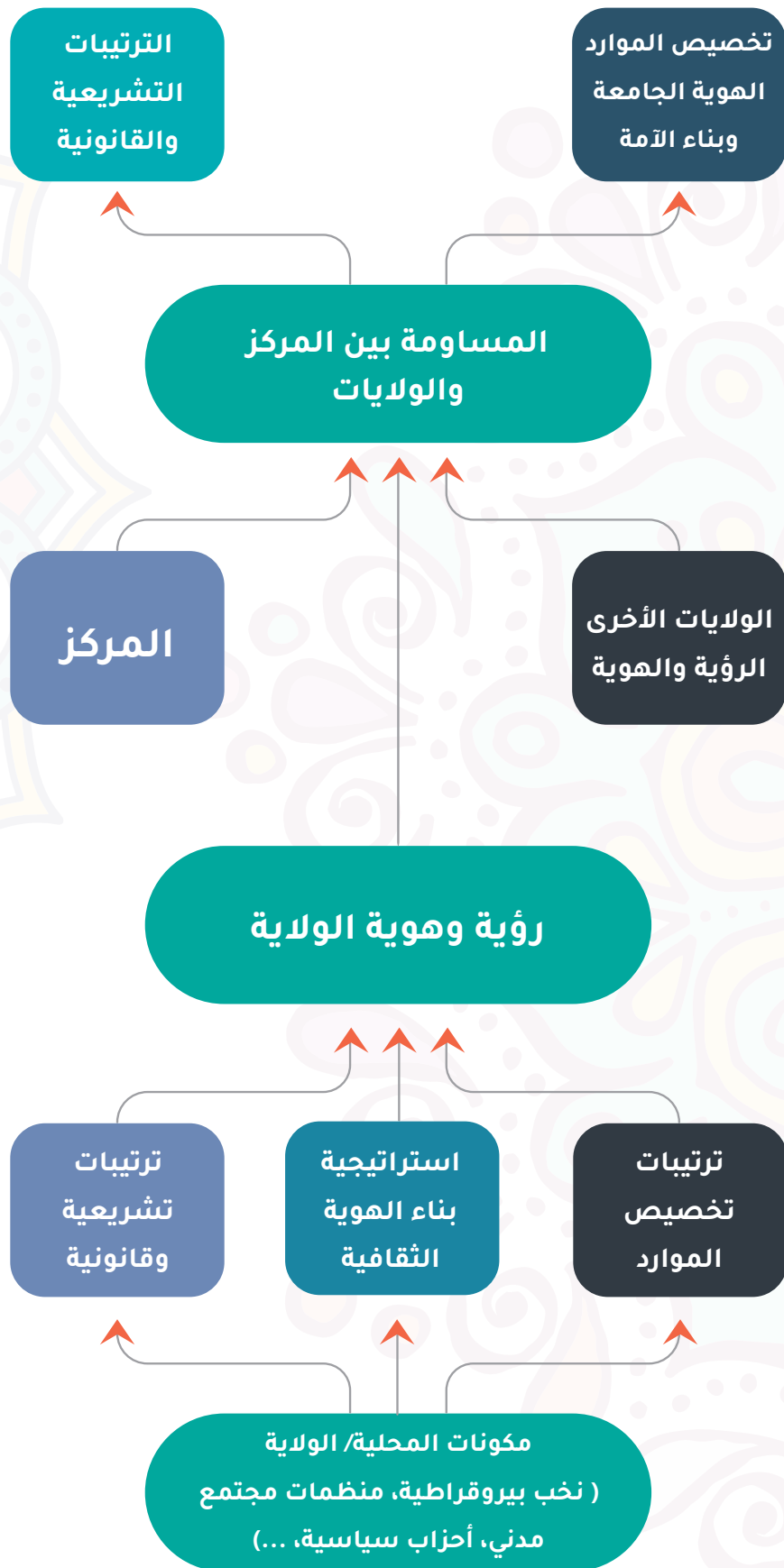
وهي مظان الحكم المحلي المرتبط بالمواطن، فهل تخدم هذه الأوضاع تعبئة الموارد والجهود للتنمية؟ وهل مجرد الوفاء بمطلوبات الفيدرالية المالية يقدم حولا كافية وعملية لقضايا التفاوت التنموي وزيادة معدلات الهجرة للخرطوم؟

في تقديري أن الحل في المساومة التاريخية، وهي عملية معقدة تشمل التوافق على ترتيبات تعيد تخصيص الموارد وعينها على المواطن فتعدل التشريعات التي تتيح المساءلة والمراقبة من سكان الولاية على الحكومة التي انتخبها، ويتنزل هذا التركيز ليضمن إيلاء اهتماما أكبر بالمحلية والوحدة الإدارية فهي ترتيبات تنحاز للولاية مقابل المركز وللمحلية مقابل الولاية وللوحدة الإدارية مقابل المحلية، يؤدي هذا المدخل مصحوبا بالمنظومة المتكاملة للمساومة باستحقاقاتها التشريعية والإدارية لتقوية مؤسسات وهياكل الحكم الأدنى وتركيز كل ولاية على ميزات النسبية وتنشأ مؤسسات للمجتمع المدني تنافح عن المواطن وقدراته وتجهد لضمان خدمات مميزة .

وهي كذلك عملية مركبة ومتداخلة وليست مجرد ترتيبات إجرائية، فتبدأ من مراجعة المنظور والفلسفة الحاكمة لخيارات التنمية مثلا وتعيد صياغتها وفقا لمصلحة الحلقة الأهم (المواطن)، فهي إذن تعمل على ما يطلق عليه paradigm shift. لا تقتصر أهمية مراجعة المنظور والفلسفة الحاكمة على ترتيب الأولويات وتخصيص الموارد ولكنها تتجاوز ذلك لاعتماد مؤشرات معبرة عن اهتمامات المواطن فلا نحتفي بزيادة معدلات النمو ونتجاهل مؤشرات توزيعه ومدى انسيابه بنمط أكثر إنصافا.

المساومة التاريخية إذن ليست مجرد ترتيبات لتخصيص الموارد، ولكنها قبل ذلك برنامج لتعبئة المجتمعات المحلية حول القضايا الأساسية ومتطلبات التنمية على مستوى المحلية والولاية، إذن فهي استراتيجية للتوافق على برنامج وطني بين كل المكونات (أحزاب، تكنوقراط، منظمات مجتمع مدني... الخ) وهي كذلك مدخل لبلورة برنامج بناء الأمة على المستويات الأدنى؛ فتحدد كل ولاية / محلية هويتها المميزة وقدراتها التنافسية في إطار فسيفساء التنوع الثقافي بالبلاد،

وتتخذ المساومة التاريخية كعملية مسارا يبينه الشكل رقم (١).



شكل رقم (١)

المساومة التاريخية

نستعرض في هذه الفقرة أهم مميزات المساومة التاريخية وهي تنحصر في إعادة الأمر للمستويات الأدنى بالتركيز على المواطن (حاجاته، حقوقه الأساسية، تمكينه)، وتعرف كل محلية/ ولاية على مميزاتها وبلورة هويتها، بجانب بناء منظمات مجتمع مدني فاعلة على المستويات الأدنى، إضافة إلى تخصيص الموارد وفقا لقواعد العدالة والإنصاف ومعايير يتفق عليها وذلك بين المحليات في كل ولاية، وبين الولايات والمركز. تكمن جاذبية الفيدرالية في أنها تطلق العنان للمبادرات من المستويات الأدنى؛ فتتنافس الولايات والمحليات لصالح قضايا مجتمعاتها المحلية، وتحرص كل ولاية على بناء هوية مميزة سواء كان ذلك على مستوى السلع والخدمات أو التعبير الثقافي مما يعزز من ترابط المجتمع المحلي ويجعله قائما بنفسه مبادرا، ويدفع ذلك لنشوء منظمات مجتمع مدني حقيقية معبرة عن هموم المواطن وتسعى لبلورته في شكل برامج بناء للقدرات أو دعم الفئات الضعيفة أو الرقابة على الأداء الحكومي.

الهوية وبناء الأمة

وفر موقع السودان واتساع رقعته الجغرافية وتعدد مناخاته بيئة جاذبة للاستيطان، فتعددت القبائل والمجموعات السكانية حتى سمي في كتابات المؤرخين بأرض الهجرات، أدى هذا الحراك والاستقرار لحالة من التنوع الثقافي خاصة في اللغات واللهجات والعادات والتقاليد وأنماط الفلكلور المتعددة، وحرصت كل مجموعة على رعاية تراثها الثقافي وضمان انتقاله للأجيال القادمة لما يبرزه من هوية ثقافية للفرد والمجموعة، وهذا ما ضمن استمرارية للتراث ودور، ولو تقاصر مع مفاعيل العولمة، في تكوين الشخصية السودانية. ولكن هل نطمح في دور اقتصادي لهذا التراث الثقافي؟ هل يمكن وضعه كواحدة من أولويات التنمية؟

تعد الأصول وموارد التراث الثقافي مكونات أساسية في منظومة الموارد الاقتصادية لكل مجتمع، فهي كالمياه والأرض والمعادن وغيرها من الموارد التي تجهد الدول وتضع الخطط والبرامج لاستغلالها.

ومنذ مطلع السبعينات بدأت الأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التداول عن ترتيبات الاستثمار في المحافظة على التراث وبرز مطلع الثمانينات مصطلح صناعة التراث. وقد تطور اهتمام المنظمات والدول بضرورة إدماج استراتيجيات الحفظ والحماية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وبرز ذلك جلياً في قرارات الدورة ٣٥ للمؤتمر العام لليونسكو ٢٠١١ والذي أكد على ضرورة تكامل التراث الحضري واستراتيجيات الحفاظ مع الاهداف الكبرى للتنمية المستدامة.

إذن يمكن النظر إلى العلاقة بين التنمية والتراث الثقافي للمجتمعات في مستويين، الأول مستوى دراسة شكل وحجم التغيرات التي تطرأ على المواقع ونمط العادات والتقاليد جراء قيام مشروعات التنمية، والثاني مستوى تحليل شكل واتجاه العلاقة عند تأسيس مشروع تنموي على قيم التراث الثقافي. ومن هذا المنطلق لابد من التأكيد على أن لهوية المجتمع المحلي علاقة وثيقة بما فيها من منشآت أو مناطق تاريخية ومؤسسات ثقافية، وتطالب تشريعات بعض الدول بضرورة اسقاط خصائص الموقع المحدد وقيمه على الخرائط وتوثيقها، بل وضع قيود محددة للمشروع التنموي، بما في ذلك الاجراءات التنظيمية المرافقة، للمحافظة على الخصائص التاريخية والتراثية، ويعني ذلك أن على المخطط التنموي الاطمئنان على التدابير التي تضمن بقاء الموقع بخصائصه الفريدة وحمايته، تتعزز قدرة الدول على إحداث النمو بمدى تمثلها لثقافتها واستيعابها للثقافات الأخرى في عملية أشبه ما تكون بتدفق المدخلات والمخرجات وتوفير السياق المناسب سواء كان اجتماعيا، ثقافيا أو سياسيا لرعاية حركة التحول والنهضة.

هذا وقد تزايد الاهتمام العالمي بالدور الاقتصادي لثقافة المجتمعات المحلية والتي تضم طيفا واسعا من المنتجات كالمصنوعات اليدوية وأشكال التعبير والفنون الأدائية، وصنفت هذه المكونات كجزء أصيل مما بات يعرف بالصناعات الإبداعية والتي اتسع مداها ليشمل الفنون الحديثة ووسائل التواصل والتكنولوجيا. وفي هذا السياق فقد أصدرت منظمة



الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) تقريراً العام ٢٠١٣ اوضح ان حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات الإبداعية قد سجل ٦٢٤ بليون دولار وبذلك تضاعف مما كان عليه في ٢٠٠٢، وبلغ معدل نموه ٨,٨٪. واللافت أن معدل النمو في صادرات الدول النامية من السلع والخدمات الإبداعية قد ارتفع مسجلاً ١٢,٢٪ خلال نفس الفترة. نلاحظ أنه مما يميز الاقتصاد الإبداعي، خاصة في الدول النامية، اعتماده بشكل كبير على القطاع غير المنظم الذي يتوزع على نطاق واسع في الريف والحضر فيعيد توزيع الدخل ويقلل من حركة النزوح ويطور الريف. وقد طالبت أجندة القرن ٢١ والتي صدرت في العام ٢٠٠٤ بزيادة الاهتمام بالثقافة واعتبارها الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة وذلك إلى جانب الركائز الثلاث الأخرى الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، بل ذهب بعض الاقتصاديين ومنهم الكاربيي كيث نيرس لجعل الثقافة الركيزة الرئيسية التي تصطف حولها الركائز الأخرى.

وأكدت كثير من الدراسات وجود علاقة طردية بين التنوع الثقافي في المجتمع وفرص التنمية والتحديث؛ وذلك أن تعدد الموارد الثقافية واتساع نطاقها يوفر فرصاً أكبر لزيادة سلسلة القيمة الثقافية فيتعدد اللاعبون في هذا القطاع وينداح الأثر المضاعف ليشمل كل أطراف إنتاج العمل الثقافي سواء كانت العلاقة مباشرة، أي هو جزء من عملية الإنتاج، أو غير مباشرة كقنوات البث وقطاع النقل في حالات المهرجانات وغيرها. إذن فنحن أمام مورد له القدرة على تحريك النشاطات الاقتصادية وتحفيزها وزيادة الإيرادات وتحسين معدلات الدخل، ونؤكد هنا على نقطة أساسية وهي أن تعددية اللاعبين والتنوع هي وحدها الكفيلة بتحقيق التنمية والتعبير الثقافي الديمقراطي عن الهويات المتعددة، وهذا ما يجعل للتنوع الثقافي العريض في السودان ميزة نسبية تقف بهذا القطاع، إذا ما أحسنت إدارته وتطويره، في رأس القطاعات المحركة للتنمية والتحديث. يتخوف البعض من الحديث عن التنوع الثقافي وادماجه في برامج التنمية بدعوى أنه يعزز من

التنوع الثقافي وفرص التنمية



لن يؤدي إلا إلى مزيد من التوترات والتفكيك للنسيج الاجتماعي والذي نحن أحوج ما نكون إليه كرافعة قيمة لبرامج التنمية.

النمو وتوسيع القاعدة

ما زال الريف يستأثر بنسبة أعلى من السكان وكذا القطاع الزراعي (زراعة، غابات وثروة حيوانية)، ولذا ينبغي أن تكون سياسات النمو وتوجيه الاستثمارات محابية لهما، أي للريف والقطاع الزراعي. ولكي نستطيع مراقبة وتصحيح اختلالات النمو غير المتوازن يجب وضع معايير لتخصيص الاستثمارات العامة والخاصة وتشمل عدد السكان وموقف التنمية البشرية بالمنطقة (جيدة، حسنة، ضعيفة)، إضافة إلى قدرة القطاع المعين على توليد فرص العمل وزيادة درجة الترابطات الأمامية والخلفية، بجانب قدرة القطاع على تحقيق تكامل مع قطاعات بولايات أخرى أو الخارج للولايات الحدودية، مع مدى استعداد القطاع لتعزيز الميزة التنافسية للمنطقة وتحسين سلسلة القيمة للمنتجات. وليكن شعار برامج التنمية وتحديد أولوياتها هو»

دواعي الفرقة والشتات ويعطل التنمية، ونؤكد أن العبرة بالسياسات ورشدها والمنظور الذي تتبعه في التعاطي مع قضية التنوع الثقافي: فماليزيا التي تضم بين سكانها ٦٢٪ من الملايو ومجموعات أصلية أخرى، و ٣٠٪ من أصول صينية، و ٨٪ من أصول هندية، ارتقت إلى المرتبة العاشرة في العالم من حيث نمو اقتصادها ما بين ١٩٧٠-١٩٩٠، وذلك عندما طبقت حزمة واسعة من سياسات التمييز الإيجابي والاهتمام بالثقافات المحلية وبرامج لبناء الأمة. وتعاملت الهند مع ثقافتها المتباينة بسياسات تعددية وه لغة رسمية وحقت تقدما ملحوظا في النمو الاقتصادي والصحة والتعليم.

إذن فهناك طرق ومخارج ومقاربات متعددة للتعاطي مع قضية الأرض ومن الأفضل أن نبحث عن صيغة تحفز الاستثمار وتراعي خصائصنا الثقافية التي تحكم قرارات الفرد والجماعة ومركزية قضية الأرض في الذاكرة السودانية. إن التعامل مع قضية الأرض كمورد منفصل عن المجتمع المحلي وعدم إدماجه في قضايا التخطيط والاستفادة من توظيف الأرض

فلنحرر عقولنا ونضع كل الخيارات على الطاولة». ولينبني تخصيصنا للموارد ومحاباة قطاع دون آخر على مجموعة من المعايير أهمها مدى إسهامه في تنمية المجتمعات المحلية وتحسين المؤشرات التنموية والاستفادة من الميزات التنافسية.

العدالة والإنصاف

لا شك أن المرتكزات المذكورة سابقا، سواء كانت المساومة التاريخية أو النمو واسع القاعدة أو بناء الأمة، كلها تستبطن العدالة وتتوخاها كمحرك أساسي، ومع ذلك فإن ورود العدالة والإنصاف كمركز مستقل إنما يأتي بديلا لبرامج وسياسات تخفيف وطأة الفقر.

تعكس برامج تخفيف وطأة الفقر خلل البراداييم المسيطر والذي يصر على أن اقتصاد السوق سيقود للنمو وستترتب عليه آثار في المجتمع كالفقر ولكن يمكن تلافيها ببرامج محاربة الفقر.

إن التعامل مع الفقر كظاهرة معزولة عن السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي أنشأها، وقبل ذلك النسق المعرفي الحاكم للنظام الاقتصادي، إن تعاملنا كهذا لن يقود لحل قضايا الفقراء.

مثال: قضية الأرض في المجتمع السوداني والتي تعتبر ملك عام للقبيلة والمجموعات السكانية، ويعد قيام الحكومة بنزعها، لتحقيق النمو والكفاءة، يعد ذلك تصادما مع قيم المجتمع ويقود لتوترات، وهو عمل يمكن تصنيفه بتجاهل النسق المعرفي للتنمية والتعامل معها كمجرد إجراءات، ولعل ذلك هو نفس ما حدث في بريطانيا بدايات الثورة الصناعية حيث أدى إلغاء الأرض المشاع في الريف وبيعها لفقدان صغار الفلاحين والرعاة مصادر دخلهم ودفعهم للنزوح بحثا عن العمل، وتؤكد كتب التاريخ الاقتصادي تكدس المدن البريطانية منتصف القرن السابع عشر بالفقراء.

إن التعامل مع الفقر كظاهرة معزولة ووضع البرامج لمحاربته بشكل إجرائي وتجاهل النسق والسياسات التي أنتجها، تعاملنا كهذا لن يفضي إلا إلى مزيد من الإفقار وأعتقد أن ذلك مرتبط باستمرار البراداييم الاستعماري. إذن لعلاج الفقر يلزم وجود سياسات كلية متسقة

ومتناسقة ومنظومة متكاملة من المؤسسات تدفع في اتجاه تعزيز القدرات وتمكين الناس، وبدون ذلك تصبح البرامج المتناثرة المعزولة عن تخفيف وطأة الفقر حرجا في البحر. إن برامج تخفيف وطأة الفقر لن تنتج أثرا جيدا في بيئة غير مواتية تتميز سياساتها بالعمل عكس مصالح الفقراء وتمكينهم، فالفقر ظاهرة مركبة ومعقدة ويتداخل فيها الاقتصادي والاجتماعي مع الثقافي والسياسي، ظاهرة بهذا التعقيد لا يمكن التعاطي معها إلا عبر منظومة متكاملة ومتسقة من السياسات والبرامج والتشريعات والمؤسسات، منظومة تجعل المواطن في أدنى الوحدات الادارية هو مركز الاهتمام فتجير القوانين واللوائح والبرامج لصالحه، وتقوم المشروعات وتستمر بناء على ما حققته للمواطن.

اتساق وتناسق السياسات

يشبه الاقتصاد الوطني بجسم الإنسان، وذلك أن أي تغيير يطرأ على عضو تتأثر به بقية الأعضاء بدرجات متفاوتة، ولذا فمن المهم أن تتسم السياسات والبرامج الاقتصادية بالاتساق الداخلي والتناسق فيما بينها، وذلك ما يجعلها شمولية.

إن سعت الحكومة لزيادة حجم العرض الكلي وذلك بتحسين التنافسية وزيادة الإنتاج وارتفاع القيمة المضافة للمنتجات، فإن ذلك لا بد أن يتناسب مع حجم الطلب الكلي والذي تعبر عنه برامج من قبيل إدارة السيولة وترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات العامة. وإن كانت البلاد تعاني من التضخم مثلا وقررت الحكومة محاربته بتحجيم السيولة فلا بد أن تعي تأثيرات ذلك على الإنتاج والنشاط الاقتصادي حيث سيقود لركود وإن لم تفلح الجهود في محاصرة التضخم وتضاعفت أسعار السلع والخدمات وانهارت العملة الوطنية فإن هذا الركود سيتحول لركود تضخمي.

أما إن بدأت الحكومة برنامجا طموحا لزيادة الإنتاج وتوسعت في الإنفاق الاستثماري ووجهت البنوك لتمويل العمليات الإنتاجية، فلا بد من أن يكون الاقتصاد الوطني قادرا على توجيه هذه الأموال وفوائض الإنتاج للقطاعات الحقيقية وألا تتحول للمضاربة في الأنشطة الهامشية، لأن ذلك سيؤدي

لتحريك معدلات التضخم لمستويات أعلى.

وتجربة الأداء الاقتصادي في السودان تؤكد ذلك؛ حيث أن غياب سمة الاتساق والتناسق دفع النمو الإيجابي في بعض السنوات لأن يعقبها دورة طويلة من الركود والعجز، والأمثلة متعددة أبرزها الأعوام ١٩٩٢/١٩٩٣ وما بعدها وسنوات تصدير النفط ١٩٩٩-٢٠١٠م.

إذن من المهم الحرص على التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، وأن تصمم البرامج بطريقة تستوعب تحرك المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني والتعامل معها بشكل سريع ومتناسق، فالعلاقة بين المتغيرات شديدة الحساسية والتأثر ببعضها البعض، فمتغيرات العرض الكلي كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الإنتاجية مثلاً ذات علاقات تقاطعية وارتباطية مع متغيرات الطلب الكلي كمعدل التضخم وسعر الصرف وعجز الموازنة.

مسارات التحول

لضمان أن تسفر متطلبات النموذج عن تحول حقيقي في مسار الاقتصاد السوداني، يلزم تحديد استحقاقات متعددة وتشمل تعزيز سلسلة القيمة بالقطاع الزراعي وتطوير التقانات وتمكين المجتمعات المحلية في القطاع التقليدي. هذا يتوازى مع ولوج الاقتصاد الإبداعي والذي يضمن معدلات أعلى للتشغيل في طيف واسع من القطاعات الفرعية. إضافة إلى استهداف السياحة كقطاع استراتيجي له القدرة على تعزيز الترابطات الأمامية والخلفية، ولا ينفصل عن وضع وتنفيذ استراتيجية للتنمية الصناعية تبني على التكامل مع القطاع الزراعي والموارد ذات القدرة التنافسية الأعلى، وبناء رأس مال بشري جيد النوعية ومنافس وقادر على مواكبة التحول. هذا بجانب نخبة بيروقراطية مهنية وعالية الكفاءة، تتولى هذه النخبة إدارة الدولاب الحكومي بمنأى عن التدخلات والمحاصصات السياسية. ولا ننسى دعم وتعزيز منظمات المجتمع المدني التي تطلع بالرقابة وتضمن الشفافية في إدارة النشاط الاقتصادي سواء كان من الحكومة أو القطاع الخاص. وأخيراً، ترتيبات لضمان عدالة التوزيع تبدأ من مرحلة تخصيص الموارد.

ويجب أن نذكر جيداً أن أي نظام اقتصادي، أيما كانت

فلسفته، بهدف لتحقيق الكفاءة والعدالة، تتمثل الكفاءة في تحقيق أعلى معدلات التشغيل وتحريك القطاعات الإنتاجية وضمان تخصيص أمثل للموارد وفقاً لتكلفة الفرصة البديلة وغيرها من تطبيقات، أما العدالة فيقصد بها ألا يؤدي تحريك القطاعات لأضرار وأعباء على الشرائح الضعيفة والأقاليم النائية، وأن تعتمد منظومة من السياسات تضمن حقوق التقاعد والتأمين الصحي والمنافسة النزيهة وغيرها من مطلوبات هدفها الأساسي تحقيق قدر من التوازن بين حقوق وواجبات الشرائح المختلفة. أقترح أن ينشأ كارتيل للنهوض الاقتصادي وذلك وفقاً للشكل التالي:

شروط نجاح النموذج



لا بد من الانتباه إلى أن هذا النموذج متكامل وشمولي؛ فهو لن يحقق أهدافه إن طبق جزئياً بأن تؤخذ ركيزة النمو واسع القاعدة وتترك المساومة التاريخية مثلاً لأن ذلك ينتج تشوهات تعوق استدامة النمو وسرعان ما يؤدي ذلك لاختلالات متعددة. ومع الالتزام بالشمولية والتكاملية وأخذه كحزمة واحدة، هنالك عدة شروط لضمان نجاح النموذج في السياق السوداني.

بناء المهارات وتعزيز رأس المال البشري

الاستثمار في الجغرافيا

يتمتع السودان بموقع جغرافي مميز جعله يجاور دولا يقارب سكانها ٣٠٠ مليون نسمة مما يعد ميزة أساسية للموقع تتيح انفتاحا على أسواق بهذا الحجم، فضلا عما وراءها من جوار ممتد غربا وجنوبا لقارة وصل عدد سكانها ١٢٠٠ مليون نسمة تشكل الأسواق الإفريقية فرصة كبيرة للشركات العالمية وذلك لتوافر المواد الخام بتنوعها سواء في الأرض الصالحة للزراعة والمياه الوفيرة والمعادن وضعف الاقتصادات الوطنية التي تحتاج لقطاع خدمات متطور وحديث هذا فضلا عن التكلفة المتدنية للأيدي العاملة، لذا تتسابق الشركات لتجد موطئ قدم لها خاصة مع تصاعد حركة الصين والهند لهذه الأسواق.

ولكي يستفيد السودان من موقعه المميز يجب وضع استراتيجية متكاملة لاستثمار الجغرافيا تركز على عدة محاور، منها تعزيز تجارة الحدود كمدخل لتطوير القطاعات الإنتاجية في البلاد، وربط ذلك ببرامج التنمية في الولايات الحدودية وخلق التوازن بين تحريك الأنشطة وتوسيع نطاق السوق وبين تعظيم الإيرادات المحلية، إضافة إلى استهداف سلسلة القيمة للمنتجات المصدرة، وذلك بالحرص على زيادة نسبة المعالجات والتصنيع فيها وتقليل صادر المواد الأولية لأدنى درجة، وفتح المناطق الحرة للدول الحبيسة وربط ذلك بمنظومة قطاع الخدمات والنقل بالبلاد، بجانب تطوير قطاع التعليم العالي كفرصة استثمارية تقدم خدمة لدول الجوار، ووضع رؤية متكاملة لتحقيق جودة المنتج وتنافسيته والتعامل معه كأحد قطاعات الصادر الأساسية. كل هذا لا يكون بمعزل عن تحسين الخدمات الطبية وتحويلها لمنصة انطلاق لبرامج السياحة العلاجية، وهي قد بدأت بمبادرات فردية يلحظها الزائر لبعض المستشفيات الخاصة الأمر الذي يؤكد تنامي الطلب على هذا المنتج.

إذن من المهم بلورة استراتيجية تبني منظومة متكاملة للاستفادة من الموقع اقتصاديا بفتح الأسواق وتعزيز سلسلة القيمة وتطوير

يعد رأس المال البشري، العنصر الأبرز وحجر الزاوية في نهوض المجتمعات والأمم، وما من دولة طفرت وحققت مراتب متقدمة في التنمية إلا وكان لهذا العنصر الدور الحاسم في ذلك، وتعمل الدول لتكوين وتطوير رأس المال البشري بتنفيذ خطط وبرامج استراتيجية تبدأ بالأسرة وحمايتها والتعليم وضمان جودته والصحة وانتشار خدماتها والسياسات والتشريعات الداعمة، وكل ذلك في منظومة متكاملة هدفها بناء وتعزيز قدرات رأس المال البشري.

أدى تدني الإنفاق على التعليم العام لمزيد من الأعباء على الأسر في بلد تتجاوز فيه نسبة الفقر ٤٦% ، وقد أكدت دراسة للبنك الدولي ٢٠١٠، عن أوضاع التعليم العام في السودان، أن الأسر تتحمل حوالي ٥٢% من تكاليف تسيير المدارس بما في ذلك الكهرباء والمياه والصيانة وغيرها، كما قاد تراجع التعليم العام في أولويات الحكومة وسعي الأسر لتحسين قدرات أبنائها ودخول القطاع الخاص على خط الاستثمار في التعليم؛ أدى كل ذلك لما يعرف بطبقية التعليم وذلك لارتباط تحصيل الطالب وتقدمه بمقدار ما تنفقه أسرته، وخطورة هذه الظاهرة أنها تحول التعليم من رافعة اجتماعية ووسيلة لتحسين مستقبل الأسر إلى أداة لتكريس الواقع الراهن، فتحصيل أبنائك يرتبط بمستوى دخلك وقدراتك المالية. إن الاهتمام بالتعليم العام والعالي وضمان اتساق خطته ومناهجه ومخرجاته مع برامج التنمية تدفع برأس المال البشري ليكون حجر الزاوية في نهضة البلاد، ويعتبر توجيه السياسات والبرامج الاقتصادية لتحريك القطاعات الإنتاجية ذات القدرة الأعلى على التوظيف مدخلا ضروريا للتعاطي مع مشكلة البطالة، فبلاد يعمل ما يقارب نصف قواها العاملة في القطاع الزراعي والحيواني ينبغي أن يكون تحريك هذا القطاع أولوية قصوى، وإلا تتفاقم البطالة وتزيد حركة الهجرة من الريف للمدن وتتضخم الأنشطة الهامشية.

الصادرات، وثقافيا بمد مظلة التأثير الثقافي للسودان، واجتماعيا بتمكين منظمات المجتمع المدني من التفاعل والتواصل بفتح مسارات متعددة للعلاقات تقوم على المشترك والمصالح الاقليمية وتتجاوز راهن العلاقات الظرفية بين الحكومات.

دور القطاع الخاص

يقوم النظام الاقتصادي في أي بلد على عمودين أساسيين: الحكومة وإدارتها وتنظيمها وترتيب الأوضاع وضمان المنافسة العادلة واستقرار أحوال الناس، والقطاع الخاص المعني بالإنتاج والتسويق والاستيراد والتصدير أي كل ما يشمل العملية الإنتاجية والتي تعد ركيزة النشاط الاقتصادي. ومع أن هنالك أدوارا مهمة تطلع بها المنظمات غير الحكومية من قبيل المناصرة والدعم لقضايا المستهلكين والضغط لتحقيق المنافسة العادلة، إلا أن القطاع الخاص بأشكاله المختلفة وأحجامه المتعددة التي تبدأ من صغار المنتجين هو المحرك الأساسي للعملية الاقتصادية.

وبالنظر لواقع السودان نلاحظ أن القطاع الخاص الحديث نشأ أبان الاستعمار البريطاني لتلبية لحاجات الحكومة واستفادة من المشروعات الكبيرة التي ابتدرتها سواء كان ذلك في الري أو النقل أو التصنيع الخفيف، وقد تطور حجم وإمكانات القطاع الخاص باطراد فدخل مجالات التصدير والاستيراد والصناعة، ولئن تركز غالب النشاط التصنيعي في الخرطوم إلا أن مدنا أخرى شهدت وجودا فاعلا كمدني وبورتسودان والمناقل والرهة والأبيض وكوستي وغيرها.

شكلت إجراءات التأميم والمصادرة مطلع عهد مايو ضربة كبيرة لمسار تطور القطاع الخاص، وهو إن حاول معاودة نشاطه عقب انتهاء فترة التأميم إلا أنه لم يستعد معدل ونمط نموه السابق وذلك ما جعله يتجنب الاستثمارات الكبيرة طويلة الأمد كالتصنيع ويكتفي غالبه بالتجارة والاستيراد والتصدير والخدمات. يلاحظ المراقب علاقة طردية بين انتعاش القطاع الخاص واستقرار السياسات الاقتصادية بالبلاد، فقد شهدت بعض الفترات وآخرها سنوات تصدير النفط (٢٠٠٠-٢٠١٠) تطورا في القطاع الخاص من حيث حجم

الاستثمارات أو المجالات، ومع ذلك ظلت الشركات الكبرى ذات التأثير في السوق تعد على الأصابع، وهذا ما يدفعنا للبحث في بنية القطاع الخاص وسماته، وهل ثمة فجوات تحتاج للتدخل والإصلاح؟

يمكن للمراقب رصد عدة سمات للقطاع الخاص منها أن أغلب شركات القطاع الخاص هي شركات عائلية تأسست في فترات سابقة واستطاعت الاستثمار، ومن المعروف أن هذا النوع من الشركات تواجهه إشكالية الاستدامة حيث أكدت كثير من الدراسات بدول متعددة أن فرص استمرار الشركات العائلية بعد الجيل الثالث ضعيفة جدا، وضمان الاستدامة يتطلب تحويلها لشركات مساهمة عامة حيث تيسر فرص أكبر لزيادة رأس المال وقدرات احترافية في الإدارة. كما أن النمطية والتكرار لها تأثير كبير، فعندما ننظر للشركات تجدها إلا القليل مقلدا وغير مبادر، فإن بدأت الطرق تحولت لشركات طرق ومقاولات، وإن لاح التعدين التقليدي ذهبت إليه، وإن فتح باب الصادر وجدتها في أسواق المحاصيل، ويخال إليك أنك لست أمام شركة لها خطتها الاستراتيجية ودراسات السوق الاحترافية ولكنها أقرب للسمسار الذي تتمحور خطته في انتهاز الفرصة خطورة هذا التوجه أنه لا يسهم في بناء كوادر بشرية مؤهلة في مجالات معينة وذلك لسرعة الانتقال من سوق لآخر ولكل لغته ومطلوباته وقوانينه. هذا إضافة إلى تراجع المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث أن الكثير من المدارس والمستشفيات والمساجد ومحطات المياه أنشأها القطاع الخاص خلال العقود الماضية، ومقارنة بما قام به الاسلاف بحجم المسؤولية الاجتماعية للشركات حاليا تلحظ ترجعا كبيرا سواء من حيث الحجم أو مجالات الاهتمام. ولا ننسى أن عدم الاهتمام بسلسلة القيمة لإدماج صغار المنتجين (ونستثني من هذا التعميم بعض المبادرات المميزة التي تطلع بها بعض الشركات)، تأتي في قدرتها على تحسين حياة الناس في الريف واستدامة برامج التنمية ورفع قدرات المنتجين وارتقاء بعضهم لمواقع أعلى في السلسلة. إضافة إلى الأسباب السابق سردها نذكر أن غياب برامج البحث والتطوير من اهتمامات الشركات، (وهي إن وجدت ففي مستوى محدود يفتقد الربط مع



السياسات الاقتصادية على المستويات المتعددة مركزية وولائية، وأن تعزز البرامج سلسلة القيمة وبناء قدرات المنتج الصغير.

بناء منظمات مجتمع مدني فاعلة

تعد منظمات المجتمع المدني إحدى وسائل ضمان تحقيق العدالة في المجتمع وألا يؤدي الإفراط في استهداف النمو الاقتصادي والكفاءة الانتاجية إلى تدهور حقوق الأفراد أو نشوء احتكارات أو غيرها من مظاهر غياب العدالة، وذلك ببساطة لأنه يقود إلى تراكم التفاوت وتعميق الغبن الاجتماعي واستبعاد شرائح متعددة من دورة النشاط الاقتصادي.

تعد جمعيات حماية المستهلك وغيرها من منظمات المجتمع المدني المعنية بالتنوير وصناعة الرأي العام والتدخل لحماية المستهلك من تقصير الحكومة وتعدي القطاع الخاص، ولا يقف دورها عند حماية المستهلك من جشع بعض التجار، ولكن يمتد اهتمامها لإسماع صوت المواطن للأجهزة الحكومية و هذا دور مهم خاصة في الدول النامية، ومنها السودان، التي أدى اصرار الحكومة فيها على تطبيق

الجامعات والمراكز البحثية)، لها دور كبير في تعزيز نجاحات الشركات وولوج مجالات يمكن أن تصل لبراءات الاختراع مثلاً مما يزيد من القدرة التنافسية محلياً وعالمياً.

وقد ذهبت الاستراتيجية المرحلية لتخفيف وطأة الفقر لضرورة قيام الحكومة بعدد من التدخلات الاستراتيجية وشملت، ضمان استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وتقليل المخاطر، وذلك يزيد ثقة قطاع الأعمال في قدرة الادارة الاقتصادية ويساعد في تحسين القدرة التنافسية، ووضع إطار من السياسات والمؤسسات التي تدعم الأهداف الكلية للنمو وتخفيف وطأة الفقر، والتمكن من بناء رأس المال البشري وتخرج قوة عمل ماهرة ومؤهلة تغطي الطلب في أسواق العمل وتتميز بالإبداعية والانتاجية العالية. بالإضافة إلى توفير الخدمات الاقتصادية والتي تشمل البنيات التحتية، البحوث وبناء القدرات.

ولضمان دور فاعل للقطاع الخاص باعتباره ركيزة اساسية من ركائز كارتيل النهوض الاقتصادي وفقاً للنموذج، يلزم زيادة مشاركته في وضع ومراقبة



نموذج توافق واشنطن إلى زيادة أثقال العبء على كاهل المواطن، سواء كان ذلك في فرض الرسوم والضرائب على المنتجين أو رفع الدعم عن السلع الأساسية، وتحول الحكومة في بعض الحالات، بدعوى تغطية التكاليف، إلى تاجر.

ومن المهم التذكير بالطبيعة التكاملية لحماية المستهلك، فهي ليست ضد القطاع الخاص، ولكنها ضد الجشع وتجاوز المعايير وعدم الاهتمام بحقوق المواطن؛ أيا كان مصدر هذه الأعمال وعلى أي مستوى صدرت، وتكريس صورة التكامل تتطلب توثيق الصلات والارتباط مع القطاع الحكومي والخاص والجمعيات غير الحكومية، وتوضيح الأدوار والمطلوبات والتفكير حول أنجع السبل لتحقيق الأهداف العليا المشتركة، والحرص على التنسيق حتى لا تضيق الجهود بتناسخ الأدوار.

يقدم هذا النموذج المطروح، دولة تنموية بخصائص محلية، فرصة للاقتصاد السوداني، ليس فقط للتعافي المؤقت ولكن لتأسيس اقتصاد عارف بخصائصه وهمومه وواع لتطورات الاقتصاد الاقليمي والعالمي والتحديات التي تواجهها الدول النامية.

إن النظرة الفاحصة والمدققة لمسيرة الاقتصاد الوطني تدفع لاعتماد هذا النموذج باعتباره تجاوزا كليا للأنماط السائدة ولقدرته على توفير حلول مستدامة سواء كان ذلك في العلاقات أو البراديم أو نمط الإنتاج

وغيرها من قضايا يلزم التعاطي معها بشفافية ورؤية إبداعية، سيما وأن الفرص لنجاح تطبيق النموذج متعددة؛ فالتغيير الذي تم يشكل منطلقا للمساومة التاريخية، وتحولات الاقتصاد العالمي وتقدم افريقيا في أجندة الاستثمارات تعد فرصة مواتية لتقديم السودان بشكل جديد؛ شكل يتجاوز الريع والتخصص في المواد الأولية لاتفاق اقتصاد إبداعي يعزز الموقع الجغرافي المميز والقدرة على بناء رأس المال البشري جيد النوعية.

١. اشكروفت، بيل وآخرون ٢٠١٠م: دراسات ما بعد الكولونيالية – المفاهيم الرئيسية، ترجمة/ احمد الروبي وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣م). تقييم نظام التحويلات المالية الحكومية الحالية في السودان – اللامركزية والتخفيف من وطأة الفقر، ورقة نقاش، الخرطوم.
٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقارير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٦، ٢٠١١، ٢٠١٣.
٤. بوش، راي (٢٠١٥م). الفقر والبرالية الجديدة : الاستمرارية وإعادة الانتاج في جنوب العالم، ترجمة/ الهام عيدروس ووليد سليم، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
٥. بولاني، كارل (٢٠٠٩م): التحول الكبير – الأصول السياسية والاقتصادية لزمنا المعاصر، ترجمة/ محمد فاضل طبخ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
٦. عثمان، عبد الوهاب (٢٠٠١م). منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، مطابع السودان للعملة، الخرطوم.
٧. العراقي، علي (٢٠١٨م): مقاربات في فلسفة التنمية – تأسيس نموذج وطني بالتركيز على حالة السودان، ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، الخرطوم.
٨. العراقي، علي (٢٠١٤م): اقتصاديات السياحة في السودان – مدخل مفاهيمي ودراسة لقطاع السياحة الثقافية، مطبعة القصواء الحديثة، الطبعة الأولى ، الخرطوم.
٩. نميري، سيد (١٩٧٨م): التخطيط الاقتصادي في السودان، مطبعة دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم.

10. Adlman, I. (1975). "Development Economics: a reassessment of goals", American Economic Review papers and proceedings, 6.
11. Ali, A. A. G. (ed), (1985); "The Sudan Economy in Disarray", Biddles printing press, London
12. Aliraqi, A. (2016). *Recycling poverty in Sudan: Statues of Basic Education during Oil Decade (2000-2010)*, Societal Studies Journal, Vol.15, Khartoum.
13. Amsden, A (1989). *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*, New York, Oxford University Press.
14. Aoki, M. et al., (eds.) 1996. *The Role of Government in East Asian Economic Development: Comparative Institutional Analysis*, Oxford, Clarendon Press
15. Auty, R. (1995). *Patterns of Development: Resources, Policy and Economic Growth*, London.
16. Banerjee, A. et al. (1988). "Inequality, Control Rights and Rent Seeking: A Theoretical and Empirical Analysis of Sugar Cooperatives in Maharashtra", MIT Manuscript.
17. Bourguignon, F. (2004): "The poverty – growth – in equality triangle"
18. Campos, J. and Root, H. (1996). *The Key to the Asian Miracle: making shared growth credible*, The Brookings Institution, Washington.
19. Chambers, R. (1997): "Whose reality Counts? Putting the first last". Intermediate technology publication, London.
20. Chenery, H. et al. (1974). *Redistribution with Growth*, Oxford University Press.
21. Daunt, M. (1989). "Gentlemanly Capitalism" and British Industry- Past and Present.
22. Deininger, A. (1999). "Making Negotiated Land Reform Work: initial experience from Colombia, Brazil and South Africa", *World Development*, 27(4), 651-672.
23. Dixon, C. (2003). "Developmental Lessons of Vietnamese Transitional Economy", *Progress in Development Studies*, Vol.3, No.4, pp. 287-306



د. علي محمد عثمان العراقي منها:

Recycling Poverty: Statues of Basic Education During Oil

أستاذ مشارك بجامعة الملك

سعود، مختص في اقتصاديات

Decade (٢٠١٦)، ثنائية التراث الثقافي والاقتصاد الإبداعي-مراجعة نقدية

التنمية، له عدد من الكتب هي:

لمفهوم الصناعات الإبداعية (٢٠١٥م)،

إقتصاديات التراث الثقافي-مدخل

عمل الدكتور العراقي عضوا بالمكتب التنفيذي للحركة

لمناهج التحليل والسياسات (٢٠١٩م)، مقاربات في فلسفة

الافريقية من أجل الطفولة Africa-Wide Movement for

التنمية-تأسيس نموذج وطني بالتركيز على حالة السودان

Children AMC (٢٠١٢-٢٠١٦م).

(٢٠١٨م)، اقتصاديات السياحة في السودان-مدخل مفاهيمي

✉ aaliraqi.aa@gmail.com ، aaliraqi@ksu.edu.sa

ودراسة لقطاع السياحة الثقافية (٢٠١٢م).

كما نشر عددا من المقالات والأبحاث المحكمة بالدوريات